العمران العربي
مارس - ابريل ٩٨ م

وزير العمل البحريني لـ "العمران العربي"

"العولمة" وتحدياتها تفرض علينا الوحدة الاقتصادية

أبرز خصائص "العولمة" انحسار دور الدولة وتفعيل القطاع الخاص

على هامش أعمال الدورة ٢٥ لمؤتمر العمل العربي الذي عقد خلال الفترة ٢-٩ آذار (مارس) ١٩٩٨ في الأقصر، جمهورية مصر العربية، أجرت "العمران العربي" مقابلة مع معالي وزير العمل البحريني الأستاذ عبد النبي عبدالله الشعلة، تناولت مختلف القضايا الاقتصادية والعمالية في الدول العربية. كما تطرق الحديث للدور المستجد للقطاع الخاص في ظل العولمة، ودور البحرين في إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وغيرها من المواضيع الاقتصادية والعمالية. وقد بادرناه بالسؤال التالي:

معالي الوزير عبد النبي عبد الله الشعلة.

● مع اقتراب الألفية الثالثة تدخل البشرية طوراً جديداً يطلق عليه اسم "عصر العولمة". ما هو تصوركم لوضع الدول العربية في إطار هذا التيار؟

– أنا في الواقع أختلف مع الكثيرين الذين يتصورون أن هناك عاصفة جاءت لتعصف بنا واسمها "العولمة". أنا أرى أنها نعمة جاءتنا من السماء، خاصة أن جميع الجهود التي بذلت منذ سنوات لتحقيق التكامل الاقتصادي العربي الى درجة الوحدة الاقتصادية العربية لم تتحقق حتى الآن. وجاءت العولمة وتحدياتها لتفرض علينا الوحدة. أذكر على سبيل المثال، الوحدة الأوروبية التي حصلت إثر الحرب العالمية الثانية مخافة المرور بتجربة أخرى من الحروب المريرة. وقد حصلت ليس فقط على مستوى القيادات – كما نحاول نحن – بل تم ربط مصالح الشعوب بعضها ببعض. بريطانيا التي كانت ترفض الوحدة وتود المحافظة على شخصيتها واستقلاليتها، عادت وتنازلت عن بعض مبادئها في السيادة الوطنية لصالح هدف أشمل وأفضل.

والآن توصل العرب الى القناعة بأن تيار العولمة لا يمكن إيقافه، ومن الضروري الاستفادة منه للتقدم نحو الأمام والتقليل من تأثيراته السلبية بقدر الإمكان. وفي تصوري أن التأثيرات لن تكون سلبية في حال تم الاستعداد لها بشكل صحيح. وأقصد عبر الوحدة الاقتصادية العربية وإقامة السوق العربية المشتركة، وعندها ستصبح العولمة في صالحنا.

يتخوف الكثيرون من صعوبة المنافسة، خاصة إذا بقيت الدول العربية منفردة، لذا علينا أن نوحد جهودنا عبر إدماج الكثير من الشركات والمؤسسات

لتصبح شركات كبرى. علينا أن نحول منطقتنا الى سوق ونبدأ في زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي لسد الثغرات أمام المنافسة. وعند قيام السوق العربية المشتركة ستفتح أمامنا المزيد من الأسواق.

وأود التشديد على ضرورة الاهتمام بالعامل العربي عبر إعطائه دوراً أكبر في الدورة الاقتصادية. وانخراط اليد العاملة العربية في مجال الإنتاج لا يتأتى إلا بالتدريب.

منطقة التجارة الحرة

● بالرغم من أن الحكومات تعمل الآن لإنشاء منطقة تجارة حرة، إلا أن الدور الأكبر يقع على عاتق القطاع الخاص. فما رأيكم بالدور المستجد لهذا القطاع في إطار العولمة وفي إطار التكتل الاقتصادي العربي؟ وما هو دور القطاع العام في المقابل؟ وكيف ترون إمكانية التعايش بين القطاع العام والخاص؟

– إن من أبرز خصائص العولمة تقليص وانحسار دور الدولة ومساهمتها في المجالات الإنتاجية وفتح المجال وآفاق جديدة للقطاع الخاص للعب دوره. على الدولة التخلي عن أنشطتها الإنتاجية سواء كانت خدمية أم صناعية، بحيث يفتح المجال واسعاً أمام القطاع الخاص لتحمل هذه المسؤوليات. ويعني ذلك بالضرورة تحمل القطاع الخاص لمسؤوليات إضافية تتعلق بالأبعاد الاجتماعية وحياة الناس في كل دولة.

في البحرين، على سبيل المثال، بدأ القطاع الخاص في لعب دور كبير في توفير احتياجات ومرافق وبرامج الرعاية الاجتماعية للفئات الخاصة والمحتاجة. أحد البنوك، مثلاً، سلمنا مؤخراً مرفقاً للمعاقين مجهزاً تجهيزاً كاملاً. وأحد فعاليات القطاع الخاص قام ببناء دار للمسنين. وعلى الدولة مساندة القطاع الخاص عبر تسليم مسائل إدارة هذه المرافق الى القطاع الخاص.

للقطاع الخاص إذن دور متكامل في كل المجالات. فالبحرين تعتبر رائدة في تجربة التدريب في الدول العربية. والمسؤولية هنا تقع بكاملها على القطاع الخاص لكي يقوم بتدريب الكوادر العمالية. والتدريب بحد ذاته استثمار للكفاءات. هناك مصنع في البحرين انطلق في تدريب كوادره، والآن بلغ حجم العمالة الوطنية ٨٦٪.

على القطاع الخاص في الدول العربية أن يدرك أن تطوير الموارد البشرية هو استثمار لصالحه. وهذا هو الدور المستجد للقطاع الخاص. والدولة عليها القيام بدور المشرف وتحديد النظم المتعلقة بالتدريب.

● تقدم البحرين – بالاضافة الى التدريب – نموذجاً للدول العربية في مجال المعارض، هل بإمكانكم أن تحدثوننا عن هذه التجربة؟

– أعتقد أن المعارض هي مجرد أداة من أدوات التسويق بشكل عام. لكننا في البحرين نعنى بهذا الشأن عناية خاصة. فالمعارض أصبحت منصات ومنابر تستفيد منها الشركات والمؤسسات والدول التي تقدر معناها. ولدى البحرين مركزاً متطوراً جداً للمعارض يقام فيه أكبر عدد من المعارض الدولية. كما يوجد مرافق عدة للمؤتمرات والندوات توفر جميعها آليات لتشجيع وتحفيز التجارة. وأعتقد أن على جميع الدول العربية أن تعمم مثل هذه التجربة وتشجع المشاركة فيها. ومن المرتقب أن يقام خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) القادم مؤتمر ومعرض عالمي كبير عن التدريب وتنمية

الموارد البشرية. وستكون مناسبة جديرة لتقديم أحدث التجارب والأنظمة والأجهزة والمعدات التي تحتاجها عملية التدريب في الوقت المعاصر.

● كما تعلمون تسعى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الى زيادة التجارة البينية من ناحية والى زيادة الاستثمارات من ناحية أخرى. هل ترون أن بإمكان البحرين لعب دور المنشط للتجارة العربية البينية من خلال المعارض والمنشط للاستثمار من خلال التدريب؟ وما رأيكم أولا بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى؟

– نعني بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أدنى حد مقبول من الاتحاد. وفي اعتقادي أنها ستنفذ، لأنها مرت بمرحلة مخاض طويلة وبحث فيها كثيراً بحيث أصبحت مهيأة للتنفيذ. وساهمت الضغوط المفروضة علينا للاندماج في إطار العولمة في تحقيق هذا الحد من التعاون العربي. في البحرين، أستطيع القول تمت جميع التصديقات، ويجري تعديل القوانين لتحقيق هذا الهدف. وعلى الدول العربية الأخرى أن تسارع في عملية إعادة الهيكلة وتقليص دور القطاع العام بهذا الشأن.

فعالية القطاع الخاص

● انطلاقاً من هذه النقطة، هل لكم من كلمة توجهونها عبر مجلة "العمران العربي" الى رجال الأعمال العرب والغرف التجارية والصناعية والزراعية وأنتم كنتم من أركانها؟

– أعتقد أن القطاع الخاص يجب أن يكون أكثر فعالية وأن يتخلى عن مطالباته الدائمة

مركز البحرين للمعارض الدولية

بالحماية الحكومية والدعم الحكومي، خاصة أن القطاع الخاص يتطلع دائماً الى هذا الدعم ومن ثم يتأفف من العوائق الحكومية. فإذا أردت التخلص من هذه العوائق، عليك أن تأخذ المبادرة ولا تعتمد على رعاية الحكومة، وأن يكون المنطق المتبع منطق المنافسة للأصلح والأقوى. فالقطاع الخاص في بعض الدول العربية اعتاد التهميش، خاصة في تلك الدول التي تبنت النظام المركزي. على القطاع الخاص الخروج من هذه القوقعة وأن ينتهز الفرص المطروحة أمامه.

من جهة أخرى، على الدول العربية التعاون في قضية العمالة. هناك مئات المليارات من الدولارات التي تنفق وتنساب الى الدول المصدرة للعمالة الأجنبية. على سبيل المثال، ينساب سنوياً الى الهند ما بين ٣٠٥ و٤ مليار دولار من دول مجلس التعاون فقط. وهذه المبالغ لو تم تحويلها الى الدول العربية الأخرى لانتعشت ونمت حركة التكامل الاقتصادي في سوق العمل على الأقل.

وللغرف التجارية والصناعية دور مختلف الآن، إذ عليها بلورة دور جديد يتفق مع احتياجات عصر العولمة، وهو تنشيط وتوعية القطاع الخاص لاحتياجات المرحلة القادمة ومزاياها وفوائدها وتحدياتها وكيفية التغلب عليها. وأعتقد أن على اتحاد الغرف العربية أن يلعب دور الجهة المنسقة والجهة المقدمة للمعلومات التي أصبحت بغاية الأهمية في عصرنا هذا. وهذا قد يتطلب منه إمكانيات وأجهزة وكفاءات لا يمكنه أن يتحملها، لذا يجب أن يكون هناك دعم مادي حقيقي للاتحاد، وأن يرصد له كفاءات ورجال قادرين على التعامل مع المتطلبات القادمة والاستفادة من تجارب من سبقهم.